قرارات مكتب مجلس نواب الشعب
عـ 04 ـدد
للدورة النيابية العادية الرابعة 2026/2025
ليوم 26 نوفمبر 2025

1-أقرّ مكتب المجلس الروزنامة المرفقة والمتعلّقة بالجزء الثاني من الجلسة العامة المشتركة لأعضاء مجلس نواب الشعب وأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم للنظر في أحكام مشروع قانون المالية لسنة 2026 والتي تنطلق بداية من يوم الجمعة 28 نوفمبر 2025 على الساعة التاسعة والنصف صباحا.

2-قرّر مكتب المجلس وضع جملة من الترتيبات لضمان حسن سير الجلسة العامة المشتركة لأعضاء مجلس نواب الشعب وأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم للنظر في أحكام مشروع قانون المالية لسنة 2026. وتتمثّل هذه الترتيبات فيما يلي بيانه:

I. **<u>النقاش العام حول أحكام مشروع قانون المالية لسنة 2026:</u>**

- افتتاح الجلسة برئاسة السيد رئيس مجلس نواب الشعب.
- عرض التقرير المشترك للجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب ولجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم حول مشروع قانون المالية لسنة 2026.

*يتمّ تسجيل الحضور والنصاب وفقا لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس المعني، وتكون طلبات الكلمة في النقاش العام في صيغة مكتوبة، إذ يُفتح باب طلب التدخل 30 دقيقة قبل افتتاح هذه الجلسة ويُغلق بعد 30 دقيقة من انطلاقها.

*إعمال أحكام النظام الداخلي فيما يتعلّق بضبط حصص التدخلات وتوزيع توقيتها في النقاش العام.

*يُغلق باب تقديم مقترحات التعديل لأعضاء مجلس نواب الشعب بختم النقاش العام في مرحلته الأولى بالنسبة لأعضاء مجلس نواب الشعب.

- النقاش العام حول مشروع قانون المالية لسنة 2026، حيث يتولى أعضاء مجلس نواب الشعب التدخّل تباعا في النقاش العام في مرحلة أولى ويترأس الجلسة رئيس المجلس أو أحد نائبيه.
- مواصلة النقاش العام حول مشروع قانون المالية لسنة 2026، حيث يتولى أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم التدخّل تباعا في النقاش العام في مرحلة ثانية ويترأس الجلسة رئيس المجلس أو أحد نائبيه.

(رفع الجلسة لإعداد الأجوبة)

- استئناف الجلسة برئاسة السيد رئيس مجلس نواب الشعب.
- بيانات وأجوبة السيدة وزيرة المالية.
- رفع الجلسة.

II. **تصويت أعضاء مجلس نواب الشعب، في مرحلة أولى، على أحكام مشروع قانون المالية لسنة 2026:**

- استئناف الجلسة برئاسة السيد رئيس مجلس نواب الشعب.
- تصويت أعضاء مجلس نواب الشعب، في مرحلة أولى، على مشروع قانون المالية لسنة 2026 بما في ذلك اعتمادات المهمات والمهمات الخاصة والفصول تباعا عملا بأحكام الدستور والقانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية والمرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرّخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلّق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم والنظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.
- تصويت أعضاء مجلس نواب الشعب على مشروع قانون المالية لسنة 2026 برمته.
- رفع الجلسة.

*يتولى رئيس مجلس نواب الشعب إحالة مشروع قانون المالية لسنة 2026 المصادق عليه من قبل هذا المجلس إلى رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم، كما يتولى إعلام رئيس الجمهورية به.

III. **تصويت أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم، في مرحلة ثانية، على أحكام مشروع قانون المالية لسنة 2026:**

- استئناف الجلسة برئاسة السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم.
- تصويت أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم، في مرحلة ثانية، على مشروع قانون المالية لسنة 2026 المصادق عليه من قبل مجلس نواب الشعب، بما في ذلك اعتمادات المهمات والمهمات الخاصة والفصول تباعا عملا بأحكام الدستور والقانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية والمرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرّخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلّق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم والنظام الداخلي للمجلس الوطني للجهات والأقاليم.
- تصويت أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم على المشروع برمته.
- رفع الجلسة.

*في صورة مصادقة المجلس الوطني للجهات والأقاليم على مشروع قانون المالية لسنة 2026 المصادق عليه من قبل مجلس نواب الشعب دون إدخال تعديلات عليه، يتولى رئيسه إحالته فورا إلى رئيس مجلس نواب الشعب الذي يحيله بدوره إلى رئيس الجمهورية لختمه.

* في صورة مصادقة المجلس الوطني للجهات والأقاليم على مشروع قانون المالية لسنة 2026 المصادق عليه من قبل مجلس نواب الشعب مع إدخال تعديلات عليه، يتولى رئيسه إحالته معدّلا فورا إلى رئيس مجلس نواب الشعب، كما يتمّ إعلام رئيس الجمهورية به، ويتمّ تكوين لجنة متناصفة وفقا للأحكام المنصوص عليها بالقسم الثاني من الباب الأول من المرسوم عدد 1 لسنة 2024، وتنطبق تبعا لذلك أحكام هذا المرسوم وخاصة تلك المنصوص عليها بالفصول 16 و17 و18 منه.

3-في إطار الحرص على مزيد إحكام سير الأشغال واتخاذ كل التدابير التي تضمن احترام الآجال، أقرّ مكتب المجلس الترتيبات الإضافية التالية:

*يتولى رئيس مجلس نواب الشعب إعلام رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم بالروزنامة وبكلّ التغييرات التي يمكن أن تحدث في الإبان.

*يتولى رئيس مجلس نواب الشعب ورئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم كلّ فيما يخصّه توجيه الإعلامات التي يتطلبها حسن سير الجلسة والتي تكفل احترام الآجال وحسن تطبيق المقتضيات القانونية في الغرض.

*يتمّ تحيين هذه الإجراءات، كلما اقتضت الضرورة، وذلك خاصة في الحالات المنصوص عليها بالفصول 16 و17 و18 من المرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرّخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلّق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

*يتمّ إعمال مقتضيات النظام الداخلي للمجلس الذي تنعقد بمقره الجلسة العامة المشتركة فيما يتصل بحفظ النظام.

4-قرّر مكتب المجلس إحالة 135 سؤالا كتابيا إلى السيدات والسادة أعضاء الحكومة المعنيين عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي وخاصة الفقرة الثالثة منه.

5-يُحدّد يوم 10 ديسمبر 2025 كتاريخ مرجعي لاعتماد عدد الأعضاء في الكتل وفي مجموعة غير المنتمين.

6-قرّر مكتب المجلس دعوة رؤساء الكتل النيابية وممثّلي النواب غير المنتمين إلى تقديم مرشّحيهم لعضوية المكتب ولعضوية اللجان القارة خلال الفترة من 11 إلى 16 ديسمبر 2025 وذلك في ضوء الحصص المخوّلة لهم والتي يتمّ الإعلام بها، ويتمّ إيداع الترشيحات بمكتب الضبط المركزي في الآجال المذكورة.

7-الموافقة على الدعوة للمشاركة في الدورة الأربعين الاستثنائية للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي التي ستنعقد بالقاهرة يومي 15 و16 ديسمبر 2025، وتعيين السيد بدرالدين القمودي عضو لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد لتمثيل المجلس في هذه الدورة.

رئيس مجلس نواب الشعب

إبراهيم بودربالة

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

روزنامة للجزء الثاني من الجلسة العامة المشتركة

بين أعضاء مجلس نواب الشعب وأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم

المخصّصة للنظر في مشروع قانون المالية لسنة 2026

بداية من يوم الجمعة 28 نوفمبر 2025 (الساعة 09.30 صباحا)

I. النقاش العام حول أحكام مشروع قانون المالية لسنة 2026:

-عرض تقرير لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب ولجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم حول مشروع قانون المالية لسنة 2026.

-النقاش العام حول مشروع قانون المالية لسنة 2026 لأعضاء مجلس نواب الشعب ولأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

1/1

-بيانات وأجوبة السيدة وزيرة المالية.

II. التصويت على أحكام مشروع قانون المالية لسنة 2026:

مرحلة أولى:

-استئناف الجلسة وتصويت أعضاء مجلس نواب الشعب، في مرحلة أولى، على مشروع قانون المالية لسنة 2026 بما في ذلك اعتمادات المهمات والمهمات الخاصة والفصول تباعا عملا بأحكام الدستور والقانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية والمرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرّخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلّق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم والنظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

-تصويت أعضاء مجلس نواب الشعب على مشروع قانون المالية لسنة 2026 برمته.

مرحلة ثانية:

-استئناف الجلسة وتصويت أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم، في مرحلة ثانية، على مشروع قانون المالية لسنة 2026 المصادق عليه من قبل مجلس نواب الشعب، بما في ذلك اعتمادات المهمات والمهمات الخاصة والفصول تباعا عملا بأحكام الدستور والقانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية والمرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرّخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلّق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم والنظام الداخلي للمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

-تصويت أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم على المشروع برمته.